أيديهم أكبر من جيوبنا !

سيد سلامة

إسماعيل منتصر

تصوير: صبري صلاح

أكتوبر

تجار سوق الخضار لم يعجبهم ماكتبناه عنهم فى العدد الماضى .. فقد قلنا إن الناس – حسبنا الله ونعم الوكيل فيهم – يضعون أيديهم فى جيوبنا .. ولكن بطريقة نيدو شريفة ..

ومن بين ما كتبناه أن بعض تجار سوق الخضار انهم يشتركون فى وضع « التسعيرة » مع من تسمى اللجنة العليا للتسعيرة . ومع ذلك فانهم لا يلتزمون بشىء . وهم أنفسهم طريقة لرفع الأسعار يدا « باليوم » مرورا « بالقصاصة » وانتهاء « بالبياع » أما مسألة « الميل » فانها قصة أخرى . إن تجار الخضار يبيعون جزءا كبيرا من السلع ليلا . أى بعد غياب الرقابة . ومع أننا لا نشك فى ذمة أحد . كما أننا لسنا جهة اختصاص لاتهام أحد . فإن هناك أمرا يدعو إلى العجب . لقد بعد نظام المراقبة على سوق الخضار منذ شهر مارس الماضى . ولا أحد يعرف لماذا أصدرت الأجهزة المختصة فى محافظة القاهرة أمرا من المستولين عن التموين والتجارة الداخلية بحرمان أحد من الضباط من زيارة الملازمين وكذا مفتشى التموين . عرفه عمليات البيع والشراء فقط . دون الرقابة .

لا يزور الحقائق الا فى أثناء وجود رئيس واحدة أو المشرف العام على أجهزة السوق وتنتهى هذه الأمور دون إضافة كشة أخرى تفيد السعب فى إصداره . ثم لماذا شهر مارس بالذات ؟ لا أعرف ! !

ومن الطبيعى ألا يتواجد رئيس الوحدة ليلا وعلى طريقة عبد الوهاب فى « الليل لما حل » تباع السلع بالأسعار التى يطلبها تجار السوق الكبار أما الصغار فعليهم التقشف . مادامت جلود المستهلكين تحتمل الضرب بعصا أو كرباج الأسعار هذا بالإضافة إلى أن ليل سوق الخضار يختلف عن أى ليل آخر . إنه هادىء . يمكن بأية حالة من العسكرى بالدورية . وحتى لو وجد هذا العسكرى الأبرياء . أى مفتش التموين . فإنه هو الآخر لا يعرف من حقنا أو زورنا السوق الكبير . من مستطر . وخرى تجيره كل ثلاثة شهور

لـ « العسكرى » الأبيض أى محرر وزارة « حلبة » فإذا يفعل أمام سكوة وجبروت تجار جملة ؟ لو أراد أن يفعل شيئا ؟

إن أمامنا دراسة حول إمكانية الحد من ارتفاع الأسعار . وقد قام بها متخصصون فى المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية . وكل ما نخشاه هو إلا يلتفت إليها أحد من القراء . أرجو أن يكتب قبل أن ينتهى من القراءة ويقول : عرامة ! ؟ عدد يا فرامة ! !

لقد تحدثنا وأكثرنا كثيرا فى مئات الدراسات حول الأسعار ومشاكلها ! لكننا لم نأكل ولم نشبع من السلع المطروحة فى السوق . وسوف يأخذ هذه الدراسة مكانها أسوة إلى جانب أخواتها من الدراسات الأخرى فى الأدراج لتصبح مثل كل أخواتها . ترفع « الأسعار » وتنصب « على المستهلك

فقد لا يهم أحد أن مشكلة التضخم أصبحت مشكلة معاصرة لكل المجتمعات . وأنها أصبحت فى مصر مشكلة المشاكل . ووصلت إلى مستوى خرج . لكن الذى يهم الناس أن الأسعار فى مصر تتزايد كل عام بواقع ٤٠ ٪ وأكثر . ولابد من الوصول إلى حل سريع

ثم ماذا يعنينا . إن منتجات الألبان فى مصر ارتفعت . ووصل سعر الكيلو الواحد من الجبن حوالى ٤٠ قرشا . والجبن أكثر من ١٤٠ قرشا . والجبن الرومى أكثر من ثلاثة جنيهات . وأن الارتفاع يرجع إلى الزيادة فى أسعار الأعلاف وأجور العمل وسعر الجمال . وارتفاع أسعار الفائدة . وأن سعر الملف المصنع زاد بنسبة ٣٥٠ ٪ والزبدة ٢٠٠ ٪ والترسيم ٢٢٥ ٪ وأن سعر الفاميل زاد بنسبة ٣٣٠ ٪ . كل هذه الأرقام على العين والرأس . ولكنها مشكلة لنا وللقارىء

أما نحن فقد كتبنا كثيرا . ومللنا كثيرا من الدق على الطارق . وأما القارىء فقد سأل نفسه ألا يعرف المسئولون كل هذه الأمور والأرقام ؟ بالطبع يعرفونها ! ! لماذا تجاهلوا ؟ ! !

إنهم يعرفون أن سعر قرص الطعمية زاد بنسبة ٣٠٠ ٪ أى من خمسة مليمات إلى عشرة مليمات . وقد وصل سعر الكيلو من الطعمية إلى ١٨٠ قرشا . ولقد يتساءل أحد . حتى الطعمية ! ويعرف المسئولون أن مصدر هذه الزيادة يرجع إلى ارتفاع أسعار الزيوت ونقص الانتاج من الفول . إن إنتاج مصر حوالى ٢٤٠ ألف طن سنويا . تصيب وزارة التموين حوالى ٩٠ ألف طن . توزعها على المجمعات

الاستهلاكية . وأن المصنع لا يكفى لاحتياجات الناس . إن القاهرة وحدها تحصل على ٤ آلاف طن سنويا . أى أن لكل فرد حوالى نصف كيلو جرام فى السنة .

فهل يكفى أن يعرف المسئولون هذه الحقائق ؟

مرة أخرى .. ماذا فعلوا ؟

معذرة . ليس أمامنا إلا أن نرجع إلى الدراسة التى بين أيدينا حول إمكانية الحد من ارتفاع الأسعار . أما أن يلتفت إليها المسئولون أولا يلتفتوا . فتلك أمور لا يعلمها إلا الله وحده .

تقول الدراسة . من الواضح أن معدلات التضخم الحالية كان يمكن على وجود نقص خطير فى المعروض من بعض السلع . الأمر الذى لا يمكن تركه للعرض والطلب . وإلا راد سعرها إلى الحد الذى لا يتحمله المواطن العادى .

وقد لاحظ أن تحديد الأسعار قد خضع لإشراف جهات متعددة . فتقوم وزارة الصناعة بتحديد أسعار المنتجات الصناعية . وتقوم وزارة التموين بتحديد أسعار السلع التموينية . وقد ترتب على ذلك إهمال وعدم تناسق بين الأسعار المختلفة .

ومن الأسباب التى ساهمت فى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وأجور العمل . زيادة حجم الاستيراد عن حجم الصادرات بشكل كبير . حيث وصل التمويل اللازم للاستيراد إلى ٣٦٠٢ مليون جنيه فى عام ١٩٨٠ . بينما بلغ الاستيراد المقدر ٣٧٨٧ مليون جنيه . وترتب ذلك فى زيادة الأجور . ومن الواضح أن السلع كلها متشابكة . يدخل بعضها فى إنتاج السلع الأخرى . مما يؤدى إلى انخفاض دخول المستهلكين . فارتفاع سعر البنزين مثلا قد أدى إلى ارتفاع سعر كل ما يتنقل من السلع من مواطن الانتاج إلى أماكن الاستهلاك . ولاشك أن ارتفاع أسعار البنزين ٣ مرات خلال عام واحد . وما صاحبه من ارتفاع فى أسعار أجور النقل . قد انعكس على السلع الأساسية فزاد سعرها . مثل الخضراوات والفواكه والتحوم والبقول وغيرها .

وقد أثارت الدراسة سؤالا هاما . هل المطلوب تثبيت الأسعار . أو تحقيق رقابة سعرية حازمة ؟

من الواضح أن التاجر لا يحترم التسعيرة الجبرية . كما أن التضخم لا يتصل فى معظم الأحيان إلى مستحقيه . كما أنه قد أدى بالفعل إلى سوء الاستهلاك . ومن طريقه تحولت بعض السلع من الاستهلاك الأدنى إلى الاستهلاك غير الأدنى . والدليل على ذلك رغيف العيش الذى أصبح يستخدم كعليقة جافة للحيوانات .

وعلى ضوء هذه الضرورة . فإن الحلول التى توصلت الدراسة قد أخذت فى الاعتبار أمورا منها أن السلع قد أصبحت متشابكة . ولذلك يجب أن يكون هناك تنسيق بين جهات التسعيرة ولايتم رفع سعر سلعة قبل دراسة آثار هذا الرفع على السلع الأخرى . ثم إن هناك سلعا إجتماعية . عامة مثل خدمات المواطن الأساسية . ولا تخضع للتسعيرة العادية ولأنعدد بالعرض والطلب كما انه لايمكن ربط سعرها بتكلفة انتاجها . فى نفس الوقت تهم المواطن العادى . والقصور فيها ينعكس على المجتمع كله .

مثلا . خدمات البريد والاطفال والمواصلات والاتصالات ؟ وهل الدولة أن تقوم بانتاجها مباشرة ولايتم رفع سعرها إلا إذا كان هناك تحسين شامل فى الخدمة . أو إذا كان هناك هدف قومى يريد الأسهلاك

● صفات البيع والشراء فى سوق الحبة كما كانت بعيدا عن الزحام

يجب تقسيم السلع بأنها سلع أساسية يقوم تجواض بالسعر المناسب . بصرف النظر عن تكلفتها . مع ضرورة إحكام الرقابة على مسالك توزيعها وسلع لاتخضع للتثبيت . ولكنها ترتبط برقابة فعالة . تضمن عدم الاستغلال . ثم سلع كمالية تترك حرة . ولكن يجب أن تفيد بهوامش ربح معقولة . أما السلع الهامة فيجب عدم تحريك سعرها إلا بعد العرض على لجان مركزية تدرس أوضاع كل خدمة . وتصدر مواقفها بناء على معايير موضوعية تضمن سلامة الخدمة ومعقولية السعر والربح .

وأن كل الأمور يجب أن تلصق بكل وحدة من وحدات السلع المباعة سعر السلعة . أما فى السلع التى تحتاج إلى توصيف فيجب أن تلصق بطاقة تحدد مواصفات السلعة وسعرها وتاريخ صنعها . ويعتبر نزع البطاقة جريمة يعاقب عليها القانون .

إن هذا الاقتراح يضمن تلال الغش من ناحية . وإحترام التسعيرة من ناحية أخرى . وعدم تحريك الأسعار بغير الأدنى الأسعار الجديدة على السلع المنتجة قبل صدور قرار تحريك السعر حتى لاتسرب الفائدة إلى التجار . الذين يستفيدون فى كل مرة من تحريك الأسعار . كما أن ذلك قد يقضى على عمليات التخزين المصطنعة التى يلجأ إليها التاجر عندما يتوقع ارتفاع الأسعار . الأمر الذى يؤدى إلى نقص المعروض بشكل خطير . وقد طالبت الدراسة بتشديد العقوبة على التجار فى قضايا التموين . بما لايقل عن سنة حبس . وألف جنيه غرامة . مع ضرورة إشراك الجماهير والنقابات فى الرقابة على الأسعار .

والآن المشكلة قد تضخمت . فقد كانت الحلول التى يقدمها المتخصصون . ومنهم الدكتور سمير طوبار المستشار بوزارة المالية . ويقترح تكوين مجلس أعلى للأجور والأسعار . يتولى رئاسته رئيس مجلس الوزراء .

ولعل الدكتور سمير طوبار قد سأل نفسه أكثر من مرة قبل أن يعرض هذا الاقتراح . هل هذا المجلس يؤدى إلى حل مشكلة الأجور والأسعار ؟ وهل المسألة هى مسألة تشخيص للمشكلة أو هى مشكلة تنفيذ لوائح وقوانين بالدرجة الأولى ؟

أليس المجلس المقترح يشابه اللجان الوزارية . مضافا إليها بعض المتخصصين . الحقيقة أن الأمر غالب الدراسة واقتراح الحلول يحتاج إلى حزم فى تنفيذ القوانين مع رقابة دقيقة وحازمة . ويقترح الدكتور سمير تكوين جهاز رقابة فعال يتابع تنفيذ القوانين والقرارات . ويؤكد للشعب حرص الدولة على صيانة احترام ماتصدره من تعليمات .

لكن هل يعتبر المجلس المقترح جهازا للمتابعة . يعرض قراراته على الوزارات والأجهزة المختلفة ؟

وهل نجح جهاز تخطيط الأسعار فى تأدية واجبه ؟

تلك أمور نناقشها فى موضوع آخر

● تواجه المواطن كل يوم على المحلات الاستهلاكية . أحيانا تتوافر السلع . وأحيانا لا

شركة رادار للنشر والإعلان

٩٦ شارع قصر النيل - القاهرة

يسر شركة رادار أن توجه عناية كل من يهمه الأمر إلى أن الشركة مملوكة متناصفة بين أصحابها الحاليين منذ ١٩٦١ وهم :

السيد / ميشيل زوميا تليس

السيدة / لولا زقلمه

ميشيل زوميا تليس
المدير العام